

قطر إمارة تحكمها عائلة آل ثاني من خلال أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي تولى السلطة من والده في عام 1995. يبلغ سكان قطر حوالي 800 ألف نسمة، منهم حوالي 200 ألف مواطن. يمارس الأمير سلطة تنفيذية كاملة مدعوماً بقانون ديني والتشاور مع أهل الحل والعقد من المواطنين وقانون الإجماع. الشريعة (القانون الإسلامي) هي المصدر الرئيسي للتشريعات ويصدر الأمير التشريعات عادة بعد التشاور مع أهل الحل والعقد حيث يتمثل ذلك في مجلس الشورى المعين المكون من 35 عضواً والذي يساعد الأمير في رسم السياسة. الدستور الجديد الذي بدأ تطبيقه في 6 يونيو ثبت استمرارية الحكم الوراثي للدولة وحصره في سلالة الأمير الحالي من آل ثاني. يقضى الدستور بأنه بعد الانتخابات، التي يتوقع أن تجرى خلال العام 2007، سوف يتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية بشكل مباشر. في ابريل 2003، أنتخب المواطنون جميع أعضاء المجلس البلدى المركزى الإستشارى وعددهم 29 عضواً ومدة المجلس أربعة سنوات. بينما اعتبرت هذه الانتخابات بشكل عام حرةً ونزيهة، إلا أن حوالي 30% فقط من إجمالي الناخبين هم الذين شاركوا فيها. تسيطر السلطات المدنية بشكل عام بصورة فعالة على قوات الأمن. بالرغم من أن هنالك تحسن في القليل من مجالات حقوق الإنسان، إلا أن هنالك مشاكل خطيرة مازالت موجودة مع بروز أخرى جديدة. تم الإبلاغ عن مشاكل حقوق الإنسان التالية:

- تقييد حق المواطنين في تغيير حكومتهم بشكل سلمى.
- الحريات المدنية: تقييد حرية الحديث، الصحافة، التجمع، والتنظيم.
- حرية دينية محدودة.
- قيام الحكومة بسحب الجنسية من بعض المواطنين.
- فساد في الحكومة وعدم شفافية.
- تمييز قانونى ضد المرأة.
- إتهامات في البشر.
- تقييد شديد في حقوق العامل.

يتضمن الدستور الجديد بنوداً حول حقوق الإنسان بالرغم من أن التأثير العملى لهذه البنود لم يظهر بشكل كامل إذ أن معظم هذه البنود يعتمد على تغييرات قانونية ومؤسسية ما زالت جارية. قانون العمل الجديد الذى بدأ تنفيذه في 6 يناير، توسع ليحمى حقوق العمال المواطنين؛ ولكن القانون يمنع العمال الأجانب من تكوين اتحادات عمالية أو نقابات كما يقيد حقهم في التفاوض الجماعي والإضراب. عالجت الحكومة إحدى مشاكلها المتعلقة بموضوع الاتجار في البشر حيث أصدرت قانوناً يحظر استخدام الأطفال في رياضة سباق الهجن وقامت بإعادة حوالي 200 من الأطفال الذين كانوا يعملون في هذا المجال إلى بلادهم كما قامت بفتح دار لإيواء ضحايا الاتجار في البشر.

(1) :

()

()

()

()

2002 17

" " 17

17

14

()

3

() ()

2003

10

2002

:

1996

27

()

/

/

:

2

-

"

"

(2)

()

-

2004 18

2004 12

%20

(12)

2,700

(

50,690)

14

19

(12)

(9,828)

50

34

7

.()

1971

30 29

.2005

30

16

)

.(16

1951

1967

:

3

15

30

2003

%30

:

(()
1,82)

500

4

2004

12

2002

5

318

.(/6)

()
()
()

%30

%14

بالرغم من أن النساء فوق سن 30 يستطعن السفر إلى الخارج لوحدهن (أنظر القسم 2/ث)، إلا أن التقاليد والضغوط الاجتماعية جعلت من اللازم مرافقة الرجال للعديد منهن.

يسعي المجلس الأعلى لشئون الأسرة، إدارة حكومية، لتحسين وضع النساء والأسرة تحت القانونين المدني والإسلامي. ساهم المجلس في العديد من المؤتمرات القومية والدولية، الدراسات، والتقارير حول وضع النساء في البلاد. منذ إنشاء المجلس الأعلى للأسرة، تحسنت أوضاع النساء وأعطيت

قضايا النساء الاهتمام اللازم. وبعكس ما كان في السابق، شاركت النساء في مدخلات ومضامين وأحكام القوانين التي تخص النساء وأطفالهن. لقد لعب المركز دوراً مكماً في سن القوانين ذات العلاقة بالنساء والأطفال. لقد تمكنت النساء من تناول قضايا كانت تعتبر في يوم من الأيام من المحرمات، مثل أعمال العنف. في شهر نوفمبر، عقد المجلس الأعلى للأسرة ندوة حول العنف ضد النساء استمرت لمدة يومين وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للقضاء علي العنف ضد النساء. ركزت الندوة علي طرق محاربة العنف ضد النساء، ضمان سلامة الضحايا وتوفير آلية قانونية لمعالجة مثل هذه الحالات.

أنشأ المجلس الأعلى للأسرة خمسة منظمات تتعامل في قضايا النساء والأطفال: مؤسسة قطر لحماية المرأة والطفل، مركز الاستشارات العائلية، المركز الثقافي للأمومة والطفولة، مركز رعاية الأيتام، وجمعية قطر لرعاية المسنين. تولت مؤسسة قطر لحماية المرأة والطفل أكثر من 300 حالة شملت النساء والأطفال. وقد نجحت المؤسسة في حل 90% من هذه الحالات بما يرضى المشتكين. تمت إحالة الحالات إما للمحاكم أو إدارات أخرى وفي حالات أخرى قدمت المشورة اللازمة والدعم الإضافي للبعض منها

الأطفال:

التزمت الحكومة بسعادة ورفاهية الأطفال المواطنين. وفرت الحكومة نظام تعليمي عام ممول بشكل جيد ومجاني (من الابتدائي حتى الجامعي) مع برنامج متكامل للصحة الوقائية. لقد كان التعليم إجبارياً لكل أبناء المواطنين حتى سن الخامس عشر. كما كان التعليم الابتدائي (وهو ما يوازي المستوي التاسع) مجانيً لجميع أطفال المواطنين وغير المواطنين الذين يعملون في القطاع الحكومي. بناءً علي أرقام العام 2004 الصادرة من المجلس الأعلى للتخطيط ينتظم حوالي 60% من الأطفال، ممن هم في عمر الدراسة، في المدارس وأن معظم الأطفال أكملوا تعليمهم الابتدائي. لقد تسبب عدم توفر التعليم الابتدائي والرعاية الصحية بالنسبة لأطفال غير المواطنين معاناة لجزء كبير من المقيمين في البلاد.

ليس هنالك نمط اجتماعي لتشغيل الأطفال أو الإساءة إليهم، باستثناء الأطفال الذين تم الاتجار فيهم لاستخدامهم في ركوب هجن السباق (أنظر القسم 5، الاتجار في البشر).

لمؤسسة قطر لحماية النساء والأطفال، التابعة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة، خطأ هاتيفاً ساخن يسمى الخط الصديق مخصص لاستخدام الأطفال. كما قامت المؤسسة بإجراء العديد من حملات التوعية بحقوق الطفل. يسمح هذا الخط لكل من أطفال المواطنين وأطفال المقيمين بالاتصال عبره لتوجيه الأسئلة والتعبير عن مشاكلهم التي تتراوح ما بين المدرسة، الصحة، المشاكل النفسية والتحرش الجنسي.

الاتجار في البشر

كان الأطفال الصغار ينقلون إلى داخل البلاد بطرق غير مشروعة لاستخدامهم في ركوب هجن السباق حتى وقت مبكر من بداية العام. إلا أنه في 27 يوليو تم تنفيذ القانون رقم 22 الذي يحظر نقل، تشغيل، تدريب، وإشراك الأطفال دون سن 18 سنة في سباقات الهجن. وفقاً للمادة 4 من

القانون، كل من يخالف هذا القانون سوف يواجه عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات وغرامة تتراوح بين 13,000 دولار (47,320 ريال) و55,000 دولار (200,200 ريال).

بين شهري يونيو وأغسطس، قامت الحكومة بإعادة حوالي 200 طفل، كانوا يستخدمون في هذه السباقات، إلى السودان. حسب مسئولين في السفارة السودانية، لم يعد هنالك طفل سوداني داخل البلاد يستخدم في سباقات الهجن. تقوم منظمة قطر الخيرية بالتعاون مع المجلس القومي السوداني لرعاية الطفولة والسفارة القطرية في الخرطوم بالإشراف علي برنامج حكومي قطري لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال والعمل علي إعادة دمجهم في المجتمع.

في شهر يوليو تم إنشاء إدارة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية لتلقي ومعالجة ضحايا مظالم حقوق الإنسان والاتجار في البشر. وقد سمي مدير هذه الإدارة المنسق الوطني لمشاكل الاتجار في البشر. كما أنشأت هذه الإدارة ثلاثة خطوط ساخنة لتلقي شكاوي ضحايا الاتجار في البشر.

في شهر سبتمبر، افتتحت الحكومة مأوي لضحايا الاتجار في البشر لخدمة احتياجات خادمت المنازل اللاتي تساء معاملتهن إلى جانب عمال آخرين وأطفال. يقع المأوي في مجمع سكني صغير يتكون من فلل سعة كل منها ثلاثة غرف نوم مفروشة بالكامل، خصصت منها فيلاتين للرجال، اثنتين للنساء واثنتين للأطفال. تسع كل فيلا ما بين ستة إلى سبعة أشخاص. كما يوجد بالموقع مبنى إداري وعيادة مع طبيب. ويقع المأوي تحت إدارة المنسق الوطني لمشاكل الاتجار في البشر.

بالإضافة إلى القانون الذي يحظر استخدام الأطفال في سباقات الهجن، فإن من يتجر في الأفراد يمكن أيضاً أن يحاكم بموجب القانون الجنائي لسنة 2004 الذي يحظر العمل القسري أو السخرة. ومن يخالف هذه القانون يمكن أن يواجه عقوبة السجن لمدة ستة أشهر أو غرامة تقدر بحوالي 825 دولار (3,003 ريال). في حالات المخالفة التي تتضمن تشغيل الأطفال، تكون العقوبة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات أو غرامة تقدر بحوالي 2,700 دولار (9,828 ريال) حيث أن قانون الكفالة قد أدي إلي خلق أوضاع تمثل العمل الإجباري والعبودية.

الرجال والنساء يتم الاتجار بهم عن طريق العمل القسري. بوجب القانون رقم 3 لسنة 1984، لا يسمح للعمال الأجانب بمغادرة البلاد بدون مأذونه خروج موقعة من الكفيل كما لا يستطيع العامل الأجنبي تغيير جهة عمله بدون موافقة خطية موقعة من الكفيل الحالي. إن اعتماد العمال الأجانب علي كفالتهم للحصول علي حق الإقامة إلى جانب إمكانية تغيير العمل والسفر إلى خارج البلاد يجعلهم عرضة للاستغلال. بعض الكفلاء أستغل هذا الحق ضد هؤلاء العمال. لقد امتنعوا عن الموافقة لإجبار هؤلاء العمال الأجانب علي العمل لمدد أطول ولتقادي دفع الأجور المستحقة لهم ولاستخلاص مبالغ مالية منهم. بعض العمال أنتهي بهم الأمر إلى مركز الإبعاد بسبب احتجاز الكفلاء لجوازات سفرهم وعدم تجديد أقاماتهم. أبلغ المسئولون النيباليون بأن 367 عاملاً نيبالياً تم احتجازهم في مركز الإبعاد وظلوا ينتظرون إعادتهم إلى بلادهم لعدة أشهر حيث تم إلقاء القبض عليهم بواسطة الأجهزة الأمنية في البلاد بسبب انتهاء مدة أقاماتهم بالبلاد.

كانت البلاد أيضاً مقصداً للنساء والبنات اللاتي قدمن للعمل كخادمت في المنازل. أفادت اثنتان من السفارات بأن حوالي 600 من مواطناتها أجبرن علي العمل كخادمت بشكل قسري كما تعرضن للاستغلال الجنسي.

بالرغم من أن الحكومة قد عينت جهات مختلفة لتنفيذ إصلاحات تقضي على الاتجار في البشر، إلا أنها لا تتابع بشكل منتظم جهودها في هذا المجال.

الأشخاص المعاقون:

ينص القانون رقم (2) لسنة 2004 علي تخصيص موارد للأشخاص المعاقين ويمنع التمييز ضدهم. من ضمن الحقوق والامتيازات التي نص عليها هذا القانون لصالح المعاقين: إعادة التأهيل، التعليم، النقل، الرعاية الطبية والاجتماعية، الخدمات المساندة، إمكانية استخدام المرافق العامة والعمل. فيما يخص حق العمل، نص القانون علي تخصيص 2% من جميع الوظائف في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة لذوي الإعاقة. كما ألزم المؤسسات والشركات الخاصة، التي يعمل بها من 25 موظف فما فوق، بتشغيل أفراد معاقين. أصحاب العمل الذين يخالفون هذا القانون يخضعون للغرامة المالية. بناءً علي موظفين حكوميين واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تم احترام هذا القانون بدقة ولم تصدر أي شكاوي في هذا الخصوص خلال العام. يتولي المجلس الأعلى لشئون الأسرة مسؤولية ضمان الالتزام بالحقوق والامتيازات الواردة في القانون رقم (2)

الأقليات القومية/ العرقية/الإثنية:

تطبق الحكومة تمييزاً علي أساس الجنسية في مجالات العمل، التعليم، السكن، والخدمات الصحية. لم يتلقى الأجانب المقيمين نفس المنافع التي يتلقاها المواطنين. إن عليهم دفع رسوم تصريح الإقامة، تكاليف الرعاية الصحية، الكهرباء، الماء، والتعليم (وهي خدمات تقدم للمواطنين مجاناً). لا يستطيع الأجنبي بشكل عام تملك العقارات؛ إلا أن القانون رقم 17 لسنة 2004 نظم حق الانتفاع وسمح بتملك العقارات في منطقتين فقط حددهما القانون. أكبر الجاليات الأجنبية في البلاد هي الهندية، البنغالية، الباكستانية، النيبالية ومواطني الدول العربية الأخرى. في القطاع الخاص، يحتل العديد من المواطنين ذوي الأصول الإيرانية بعض الوظائف العالية.

مظالم اجتماعية وتمييزات أخرى

القانون رقم 11 لسنة 2004 يحرم العلاقات الجنسية بين الذكور. وينص القانون علي عقوبة السجن مدي الحياة لأفعال ضد قاصرين أو أشخاص معاقين عقلياً والسجن 7 سنوات في حالات قبول كلا الطرفين البالغين المتورطين في العملية والسجن 15 سنة في حالة ارتكاب الفعل قسراً.

القسم 6 حقوق العمال

أ- حق التجمع:

قانون العمل الجديد الذي بدأ العمل به في شهر يناير وما تلاه من قوانين منظمة له خلال شهر مايو ينص علي حق المواطنين، البالغين من العمر 18 عاماً فما فوق، في التجمع. غير مسموح للعمال الأجانب بتكوين جمعيات عمالية أو عامة. بموجب قانون العمل الجديد، تم تعريف الجمعيات أو الاتحادات العمالية كجمعيات عمالية أو عامة. كما أن الجمعيات العمالية لا يمكن تكوينها إلا في

الشركات والمؤسسات الخاصة التي لا يقل عدد عمالها من المواطنين عن 100 شخص. يستطيع العمال الأجانب أن يكونوا فقط أعضاء في الجمعيات المشتركة بين الإدارة والعمالين. لا يسمح للعمال في القطاع الحكومي بالانضمام للاتحادات العمالية. علاوة على ذلك، ينص القانون الجديد والقوانين المنفذة له على وجود اتحاد عمالي قومي واحد ويمنع ارتباط الجمعيات الوطنية باتحادات أو نقابات خارج البلاد

ب- حق التنظيم والمساومة الجماعية حول الأجور:

بالرغم من عدم وجود نقابات عمالية خلال فترة هذا التقرير، إلا أنه بموجب قانون العمل الجديد يحق للعمال التفاوض بشكل جماعي وتوقيع اتفاقيات جماعية أي الاتفاقيات بين صاحب العمل والعمال بخصوص القضايا المتعلقة بالعمل. إلا أن هذا الحق قد تم هضمه بسيطرة الحكومة على القوانين والإجراءات الخاصة بعملية المساومة والاتفاق. لم تتم ممارسة حق المساومة الجماعية بشكل حر ولا يوجد عمال يعقود تتضمن حق المساومة الجماعية. يمنح القانون الجديد أيضاً العمال حق الإضراب ولكنه وضع شروطاً مقيدة تجعل من إمكانية القيام بالإضراب بالغة الصعوبة. بالرغم من أن القانون قد حد من حق العامل في الإضراب إلا أن العمال الأجانب قد نفذوا ستة إضرابات خلال العام كوسيلة لإجبار أرباب عملهم لمعالجة وتحسين ظروف عملهم.

لا يحق لموظفي الحكومة، خدم المنازل، أو الموظفين في قطاع المرافق العامة، الصحة، أو الأمن أن يضرَبوا، إلا أنهم يستطيعون، وبموجب القانون رقم 18 لسنة 2004، طلب الإذن بعقد اجتماع عام. يضع أصحاب العمل رواتب عمالهم بشكل فردي دون تدخل من الحكومة. فصلت المحاكم المحلية في الخلافات بين العمال وأصحاب العمل؛ إلا أن العمال الأجانب يتحاشون لفت الأنظار إلى مشاكلهم مع أصحاب العمل خوفاً من إبعادهم عن البلاد وفقدان وظائفهم. وفقاً لبعض السفارات وعمال أجانب، اعتبرت إدارة العمل موضوعية إلى حد كبير في نطاق الصلاحيات الضيقة الممنوحة لها عند معالجتها لمشاكل عدم دفع الرواتب الشهرية. أدعت إدارة العمل بأنها قد حلت عدداً كبيراً من الخلافات العمالية عن طريق التوافق بين الطرفين مع نسبة ضئيلة تمت إحالتها لمحاكم العمل للبت فيها.

لا توجد مناطق لتصنيع الصادرات.

ت- منع العمل القسري أو السخرة:

يمنع القانون الجنائي لعام 2004 العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك تشغيل الأطفال؛ إلا أن، العمال الأجانب في بعض الحالات تم تشغيلهم تحت ظروف مثلت عملاً قسرياً. أكثر من ثلاثة أرباع القوي العاملة هم من الأجانب والذين يعتمدون على كفيل شخصي للحصول على حق الإقامة، كانوا عرضة للاستغلال. فعلي سبيل المثال، يجب أن يصدر الكفيل موافقته قبل منح تصاريح الخروج لأي عامل أجنبي يرغب في مغادرة البلاد. بعض أرباب العمل يمتنعون عن مثل هذه الموافقة بشكل مؤقت لإجبار العمال الأجانب على العمل لفترات أطول مما يريدون. العمال الغير مهرة وخدم المنازل هم بالأخص كانوا أكثر عرضة لعدم دفع الرواتب أو تأخير دفعها. خلال السنة وقعت حالات إجبار أطفال للعمل (أنظر القسم 6، ج).

ج- منع عمالة الأطفال والسن الأدنى للعمل.

يمنع القانون العمل القسري أو الإجباري للأطفال وتنفذ الحكومة هذا المنع بشكل عام فيما يختص بأطفال المواطنين؛ إلا أنه حدثت بعض حالات تشغيل الأطفال. لقد رفع قانون العمل الجديد الحد الأدنى لسن العمل إلى 16 سنة. لقد نص القانون علي أن الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة يمكن أن يعملوا بموافقة آبائهم أو أولياء أمورهم. كما أن بعض صغار السن عملوا في محلات صغيرة تمتلكها العائلة مثل الحوانيت الصغيرة أو ككتبة في المكاتب. لا يعمل صغار السن أكثر من 6 ساعات في اليوم أو أكثر من 36 ساعة في الأسبوع. كما يجب علي أرباب العمل موافاة إدارة العمل بأسماء ووظائف صغار السن الذين يعملون لديهم والحصول علي موافقة وزارة التربية علي توظيف هؤلاء الصغار. يمكن أن تمنع إدارة العمل تشغيل صغار السن في المهن التي تري أنها مضرّة بصحة، سلامة، أو أخلاقيات هؤلاء الصغار. هنالك أطفال صغار جداً، في بداية السنة، تم استخدام أطفال صغار جداً، عادة من ذوي الأصول السودانية كجوكية في سباقات الهجن (أنظر القسم 5/الاتجار في البشر).

ح- ظروف العمل المقبولة.

بالرغم من أن القانون يمنح الأمير سلطة وضع حد أدني للأجور، إلا أنه لم يفعل ذلك. إن الحد الأدنى لأجر العامل الأجنبي لا يوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعامل وأسرته. ووفقاً لإحصاءات مجلس التخطيط، بلغ متوسط الدخل الشهري خلال العام 2001 حوالي 795 دولار أمريكي (2,902 ريال). يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية ب 48 ساعة مع عطلة أسبوعية قدرها 24 ساعة، بالرغم من أن معظم الدوائر الحكومية قد أتبعنت نظام ال 36 ساعة في الأسبوع. الموظفون الذين عملوا لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع، أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان، تقاضوا أجوراً إضافية؛ الدوائر الحكومية والشركات الكبيرة ألترمت بهذا القانون ولكن ذلك لم يتبع فيما يختص بالعمال غير المهرة، خادمت المنازل والعاملين مع الأفراد والذين هم من الأجانب في الغالب. العديد من مثل هؤلاء العمال يعملون في معظم الأحيان 7 أيام في الأسبوع وأكثر من 12 ساعة في اليوم مع قليل من أيام الراحة أو قد لا توجد مطلقاً. كما أنهم لا يتلقون أجوراً إضافية علي ساعات العمل الزائدة ولا توجد طريقة فعالة للخلاص من هذه المظالم.

بعض أرباب العمل أساءوا معاملة خادمتهم الأجنبيات، اللاتي قدمن في الغالب من جنوب آسيا، اندونيسيا والفلبين. بعض السفارات وفرت ملاجئ مؤقتة تعمل علي مدار 24 ساعة لإيواء مواطناتها اللاتي يهربن من كفلاتهن بسبب سوء المعاملة أو النزاع قبل إحالة حالاتهن للجهات المختصة بالدولة. بناءً علي إفادات بعض السفارات، تم حل معظم هذه المشاكل بشكل ودي خلال 48 ساعة. أما تلك المشاكل التي لم تحل خلال 48 ساعة فقد تم تحويلها إلى إدارة البحث والمتابعة التابعة لوزارة الداخلية خلال فترة أقصاها سبعة أيام. كما أن الحالات التي لم يتم حلها خلال سبعة أيام فتم إحالتها إلى المحاكم للبت فيها. تلقت سفارات الفلبين واندونيسيا معاً ما جملته 600 شكوى، خلال السنة، من خادمت منازيات أدين فيها سوء المعاملة بواسطة مخدمهم. تضمنت هذه الشكاوي التحرش الجنسي، الأذى الجسدي أو التعذيب، العمل الزائد، الحبس، وسوء المعاملة. الخادمت اللاتي تعرض لسوء المعاملة غالباً ما تحاشين الشكوى بسبب الخوف من فقدان وظائفهن. وفقاً لمسؤولين اندونيسيين، هربت 553 خادمة من كفلاتهن خلال العام.

لقد قامت الحكومة بسن قوانين تخص سلامة العامل إلا أن تنفيذ هذه القوانين، وهو من مسئولية وزارة الطاقة والصناعة، هيئة الصحة العامة، وإدارة العمل، كان مترخياً بسبب عدم كفاية التدريب وقلة الموظفين. قام دبلوماسيون من السفارة بزيارات للمجمعات السكنية للعمال ووجدوا أن معظم العمال غير المهرة يسكنون في مسكن ضيقة، قذرة وأوضاع خطيرة وغالباً ما كانت هذه المساكن بدون مياه جارية أو كهرباء. إحدى الزيارات التي تمت لمجمع سكني مجاور لمصنع للورق، مات فيه خمسة عمال بعد تعرضهم لغازات سامة، أثبتت وجود عمال آخرين، بعد أربعة أيام من الحادث، مازالوا يتعرضون لنفس الغازات السامة.

قامت إدارة السلامة العامة بمراقبة تدريبات السلامة وظروفها، كما أن لشركة البترول، التي تملكها الدولة، معاييرها وإجراءاتها الخاصة بالسلامة. حدد القوانين الإعاقات الجزئية والدائمة التي يمكن التعويض عنها، بعضها يتعلق بالتعامل مع الكيماويات والمنتجات البترولية أو إصابات أعمال الإنشاء. ولا يضع القانون مبالغ محددة للتعويض في مثل هذه الحالات. لقد وفرت الحكومة العلاج الطبي المجاني للعمال الذين أصيبوا بأمراض أو إصابات تتعلق بالعمل. لا ينص القانون بشكل محدد علي حق العمال في إبعاد أنفسهم عن ظروف العمل التي تشكل خطراً عليهم، وغالباً ما يتردد العمال في القيام بذلك خوفاً من فصلهم عن العمل. ينص القانون علي حق أي عامل في البحث عن مخرج قانوني من ظروف العمل الشاقة؛ إلا أن السعي وراء مثل هذا المخرج يعرض العامل للإبعاد ولا توجد تقارير عن عمال سعوا لمثل هذا المخرج خلال السنة.

يستطيع العمال الأجانب دخول البلاد بتأشيرة زيارة، ولكن يجب علي الكفيل تحويل تأشيرة الزيارة إلى تأشيرة عمل، كما أن علي العامل الحصول علي موافقة كفيله حتى يستطيع مغادرة البلاد. قامت الحكومة أيضاً بتوقيع غرامات علي الكفلاء الشخصيين وأصحاب العمل الذين خالفوا بشكل صارخ قوانين الإقامة والكفالة، بمنعهم من استقدام عمالة جديدة حتى يقوموا بتصحيح وضعهم. أساء أرباب العمل معاملة بعض خدم المنازل الأجانب. وتمثل سوء المعاملة هذا في عدم دفع الرواتب أو تأخير دفعها؛ في بعض الحالات يكون سوء المعاملة في شكل اغتصاب أو اعتداء جسدي.